

Distr.: General
23 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(للفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤١ (٢٠١٥) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة في غضون ٤٥ يوما. ويتضمن هذا التقرير تحديثا لتقريري السابق المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/655)، ويتناول ما طرأ من تطورات في الفترة الممتدة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانيا - التطورات السياسية

عملية السلام في جنوب السودان

٢ - إثر توقيع قادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزين السابقين للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان في ١٧ آب/أغسطس بأديس أبابا، كثف الشركاء الدوليون والإقليميون الجهود لإقناع الرئيس سلفا كير بتوقيع اتفاق السلام في غضون فترة الأيام الخمسة عشر الممنوحة لإجراء المزيد من المشاورات. ووقع الرئيس الاتفاق خلال حفل أقيم في ٢٦ آب/أغسطس في جوبا، بحضور قادة إقليميين وممثلين آخرين للمجتمع الدولي. ووزعت الحكومة تفصيلا لتحفظاتها بشأن ١٦ من الأحكام الواردة في الاتفاق.

٣ - وفي وقت لاحق، وفي غضون المهلة المحددة ومدتها ٧٢ ساعة، أعلن كل من الرئيس ونائب الرئيس السابق رياك مشار، وقفا دائما لإطلاق النار، وأوعزا إلى قواتهما بوقف جميع





العمليات العسكرية؛ والبقاء في مواقعها الحالية؛ وعدم إطلاق النار إلا دفاعا عن النفس. ودخل وقف إطلاق النار حيز النفاذ في منتصف ليل ٢٩ آب/أغسطس. وصدقت الهيئة التشريعية الوطنية اتفاق السلام بالإجماع واعتمده مجلس التحرير الوطني للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٠ أيلول/سبتمبر.

٤ - وعقدت حلقة العمل بشأن اتفاق السلام والترتيبات الأمنية الانتقالية التي صدر بها تكليف بموجب اتفاق السلام، في أديس أبابا في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر، رغم تأخيرها لمدة أسبوع. وتوصل الطرفان إلى جملة أمور، منها التوافق في الآراء بشأن انسحاب الجهات الأمنية التابعة للدول المتحالفة مع كل منهما. وإنشاء هيكل وطني لتوحيد القوات؛ ووضع آليات للرصد، بما في ذلك لجنة تقنية مشتركة وآلية رصد للترتيبات الأمنية الانتقالية لوقف إطلاق النار. بيد أن حلقة العمل انتهت دون إقرار الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان للترتيبات الأمنية المتعلقة بجوبا أو لمفهوم الشرطة المتكاملة المشتركة. وتيسيرا لإجراء المزيد من المشاورات بشأن الترتيبات الأمنية لجوبا، عقد فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اجتماع متابعة في الفترة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وقعت الجناح المعارض للحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان خلاله على محضر حلقة العمل، واتفق الطرفان على تشكيلة الترتيبات الأمنية الانتقالية المتعلقة بجوبا.

٥ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بيانا أعرب فيه عن التزامه بدعم تنفيذ اتفاق السلام، إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين. وطلب أيضا إلى رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنشر كلا من تقرير لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي والرأي المستقل بغرض الإعلام، وأن تمضي قدما في إنشاء محكمة مختلطة بملكية وقيادة أفريقية. وأقر المجلس أيضا عمليات وآليات العدالة الانتقالية؛ التي تشمل إعلان الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، والتعويضات، والمشاورات الوطنية، والعدالة التقليدية وآليات حل النزاعات وفقا لعمليات المساءلة الرسمية. وصدر التقرير في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٦ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة، قمتُ باستضافة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جنوب السودان بغية حشد الدعم من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ اتفاق السلام. وشارك في رئاسة الاجتماع نائب رئيسة الاتحاد الأفريقي اراستوس موينشا، ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولرئيس وزراء إثيوبيا هايليماريام ديسالن. وخاطب الرئيس كير الاجتماع من جوبا عن طريق التداول

بالفيديو؛ وحضر الاجتماع كل من نائب الرئيس جيمس واني إيغا، وريك ماشار، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان باقان اموم، ممثلا للمحتجزين السابقين. وفي البيان الختامي الصادر عن الاجتماع، دعا المشاركون الأطراف الموقعة على الاتفاق إلى المضي قدما في تنفيذه بالكامل، وحثوا المجتمع الدولي على إيجاد حل لثغرة تمويل المساعدة الإنسانية التي تبلغ حاليا ٦٨٧ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى عدد من التوصيات الأخرى.

التطورات السياسية الأخرى

٧ - في ٨ أيلول/سبتمبر، اعتمدت الجمعية التشريعية الوطنية الميزانية الوطنية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ التي تقارب قيمتها القصوى ١٠,٣ بلايين جنيه سوداني جنوبي (٣,٢ بلايين دولار أمريكي بسعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي البالغ ٣,١٦ جنيهات سودانية جنوبية). ويتوقع أن يأتي مبلغ ٦,٨ بلايين جنيه سوداني جنوبي من الإيرادات الوطنية النفطية وغير النفطية، وستوفر المنح والقروض من المصادر الخارجية ما مجموعه ٣,٨ بلايين جنيه سوداني جنوبي.

٨ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأحزاب السياسية بيانا صحفيا أعلن فيه عن بدء عملية لتسجيل الأحزاب السياسية في الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ولاحظ البيان، في جملة أمور، أنه، وفقا لقانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٢، فإن من بين الشروط الواجب استيفاؤها لتسجيل الأحزاب السياسية ألا يقل عدد الأعضاء في الحزب عن ٥٠٠ عضوا في ثماني ولايات على الأقل من الولايات العشر.

٩ - وفي نفس اليوم، أعلن الرئيس كير، في خطاب وجهه إلى الأمة، عن إصدار أمر تأسيس (٣٦/٢٠١٥) يقضي بإنشاء ٢٨ ولاية في جنوب السودان. وأشار الرئيس إلى أن قراره يهدف إلى تفويض السلطة وإلى وضع الموارد في متناول السكان والحد من نفقات الحكومة وتعزيز التنمية. وقد قوبل صدور الأمر بالاستحسان في بعض المجتمعات المحلية، بيد أن ردود فعل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزين السابقين، والتحالف الوطني للأحزاب السياسية المعارضة، ومجموعات سياسية أخرى ومجموعات من المجتمع المدني، جسدت شواغل بشأن دستورية الأمر وتوقيته وأثره المحتمل على تنفيذ اتفاق السلام.

١٠ - وانتقد مبعوثو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجموعة الثلاثية والاتحاد الأوروبي هذا القرار، وحثوا الرئيس على إرجاء تنفيذه إلى حين تشكيل حكومة الوحدة

الوطنية الانتقالية. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدم التحالف الوطني للأحزاب السياسية المعارضة التماسا إلى المحكمة العليا طلب فيه وقف تنفيذ الأمر وإبطاله. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، تقدم مجلس الوزراء بتعديل دستوري يلتمس فيه موافقة البرلمان على إنشاء ولايات إضافية.

١١ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد الرئيس، بوصفه رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، اجتماعا استثنائيا لمجلس التحرير الوطني التابع للحركة. وقرر المجلس حل الأمانة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان وأعلن عن انعقاد مؤتمر وطني استثنائي بعد شهر من ذلك التاريخ لإقرار الميثاق التأسيسي للحزب وبيانه.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٢ - على الرغم من إعلان الحكومة والقيادة العسكرية للمعارضة عن وقف دائم لإطلاق النار، فقد تواصلت الاشتباكات في منطقة أعالي النيل الكبرى. وفي ١٧ آب/أغسطس، أصدرت مجموعة منشقة من أعضاء الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان سابقا، تطلق على نفسها اسم الحزب الاتحادي الديمقراطي وجناحها العسكري المسمى بالقوات المسلحة لجنوب السودان، بيانا حذرت فيه من أنها لن تحترم أي اتفاق سلام تم التفاوض عليه دون مشاركتها.

ولاية الوحدة

١٣ - شهدت الحالة الأمنية المتوترة في ولاية الوحدة انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار، حيث نشبت أعمال قتال بين القوات الحكومية (الجيش الشعبي لتحرير السودان) والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بصورة رئيسية في مقاطعات روبكونا وكوتش ولير. وفي روبكونا، استعاد الجيش الشعبي لتحرير السودان السيطرة على نيالديو في ٢٥ آب/أغسطس بعد أن بسطت قوات المعارضة سيطرتها على المنطقة بصورة مؤقتة في ٢٣ آب/أغسطس. وفي أواخر آب/أغسطس، أبلغت المعارضة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بأن جنودا تابعين للحكومة من منطقة ثار جاث هاجموا بلدة كوتش والقرى المحيطة بها، مما أدى إلى انسحابها إلى منطقة مستنقعات مجاورة. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، ارتفعت حدة التوتر إثر اندلاع القتال بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في بلدة غويت، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن خمسة من الجنود التابعين للحكومة وإصابة عشرين منهم بجروح. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، شنت قوات المعارضة

هجمات منسقة على بلدتي كوتش ولير، وأفيد بأنها نجحت في السيطرة على لير لبضع ساعات. واندلعت اشتباكات على نطاق ضيق بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في قرية الجزيرة بمقاطعة روبكونا، وأفيد أيضا عن احتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان للمنطقة التي تسيطر عليها المعارضة في بواو لبضعة أيام. وواكبت هذه الهجمات والهجمات المضادة تقارير عن حالات اغتصاب جماعي واختطاف للنساء والفتيات. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان وجيش تحرير جنوب السودان ومجموعات من الشبان المسلحين بمهاجمة قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في قرى الجزيرة ودنغ دنغ ونغوب وكالجاك في مقاطعة روبكونا. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات الحكومية يدعمها شبان مسلحون من جاغي نوير بمقاطعة كوتش هجوما تميز بوحشيته، وفقا للتقارير، على قرى بيلينغ وأدوك وتوتنيانغ ولوال وغاندو، وقاموا باحتجاز وقتل ٥٣ شابا. ولا يزال المدنيون يتعرضون للاغتصاب والقتل والنهب وحرق الأكواخ على نطاق واسع وفقا لما تفيد به التقارير.

ولاية أعالي النيل

١٤ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في ولاية أعالي النيل، حيث لا تزال القوات الحكومية ترابط على مقربة من قوات المعارضة على الضفة الغربية لنهر النيل بالقرب من ملكال. وقد اندلعت اشتباكات في ٣١ آب/أغسطس عندما اشتبكت ثلاث سفن للنقل النهري تابعة للحكومة كانت تبحر متجهة إلى الشمال وتقل قوات مع قوات المعارضة في مقاطعة فنجاك بولاية جونقلي وفي بابوجو بالقرب من تونغا في مقاطعة بانيكانغ. وادعت قوات المعارضة أنها دمرت إحدى السفن وأسرت سفينة أخرى فيما أفيد عن تراجع السفينة الثالثة. وادعت أيضا أنها أسرت ١١٥ جنديا. وفي ٢ أيلول/سبتمبر في ملكال، شوهدت طائرتان مروحيتان تابعتان للحكومة تطلقان صواريخ باتجاه الضفة الغربية لنهر النيل، وسُمعت انفجارات من جهة قرى ليلو وديتانغ وو ارجوك. ووردت تقارير تفيد بأن القوات الحكومية عبرت النهر، وسجل في اليوم التالي إطلاق نيران من مواقع القوات الحكومية نحو الضفة الغربية أثناء هبوط طائرة شحن تابعة للحكومة على المدرج. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، شنت قوات المعارضة هجوما مضادا باستخدام سفن نهرية لاستعادة القرى التي خسرتها. وسافر وفد من بعثة الأمم المتحدة لجنوب السودان إلى تونغا في ١٧ أيلول/سبتمبر للقاء اللواء المعارض جونسون أولوني، وأكد الوفد وجود أسرى من الجنود وشاهد قاربا غارقا. وفي أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر، شوهد إطلاق نار من جانب القوات الحكومية في ملكال

نحو الضفة الغربية، وفي وقت لاحق عبرت قوات إضافية النهر إلى منطقتي ليلو وورارجوك. وادعى اللواء أولوني في وقت لاحق أن قواته صدت ذلك الهجوم.

١٥ - وفي مقاطعة مابان، وقعت مناوشات بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في ليانغ الواقعة على بعد ١٥ كيلومترا إلى الجنوب من بونج في مناسبتين منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير بوقوع قتال بين القوات الحكومية وميليشيا الشلك التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في تور غوانغ وودكونة وغابات الواقعة في شمال كاكا بمقاطعة مانيو. وتفيد التقارير بأن الاشتباكات قد اندلعت بعد أن طلب إلى ميليشيا الشلك تسليم جميع الأسلحة الثقيلة في حوزتهم إلى القوات الحكومية. وأصدر اللواء يوانيس أوكيج من ميليشيا الشلك بيانا صحفيا أعلن فيه إنشاء مجموعة تدعى ”القوات الجديدة لفصيلة النمور“، إثر تنامي انعدام الثقة بين القوتين. وتفاقمت حالة التوتر هذه بسبب أمر التأسيس ٢٠١٥/٣٦ الذي يقترح تقسيم الأراضي المتوارثة عن أسلاف الشلك.

ولاية غرب الاستوائية

١٦ - ظلت حدة التوترات عالية في مقاطعة يامبيو عقب الاشتباكات التي دارت بين القوات الحكومية والشرطة الوطنية ومجموعة محلية للدفاع عن النفس تسمى ”آرو بويز“ وشباب المنطقة في أوائل آب/أغسطس. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن حوادث إطلاق النار في بلدة يامبيو فيما سرت شائعات عن تجنيد المئات من الشباب على يد جماعة مسلحة مجهولة الهوية. وزادت تنحية حاكم الولاية السابق في منتصف آب/أغسطس من حدة التوتر في العديد من المناطق. ففي موندري الغربية، اندلعت اشتباكات بين القوات الحكومية في خور غولو في منتصف أيلول/سبتمبر تسببت في تشريد المدنيين. وأفيد عن مقتل ثلاثة مدنيين وستة جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان في كمين ذي صلة بهذه الاشتباكات. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اندلع القتال مرة أخرى في موندري الغربية بين القوات الحكومية وجماعة مسلحة مجهولة الهوية، وتواصل طوال الشهر. واستخدم الطرفان أثناء المعارك الرشاشات الثقيلة والبنادق والقنابل الصاروخية. وردا على هذه الاشتباكات، أرسلت الحكومة تعزيزات من مفولو. وفر معظم المدنيين، في حين تجمع أكثر من ٧٠٠ من المشردين داخليا خارج قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة طلبا للحماية. وفي ماريدي، أفيد في أيلول/سبتمبر عن حوادث إطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين أسفرت عن وقوع خمس ضحايا في صفوف المدنيين. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، اندلعت اشتباكات أيضا بين القوات الحكومية وشباب المنطقة في سورس يوبو بمقاطعة تمبورا، بعد اعتداء مزعوم للجنود على مدني في السوق المحلية.

ولاية وسط الاستوائية

١٧ - ازدادت التوترات في مقاطعتي لينيا وجوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتلقت البعثة تقارير تفيد بوقوع هجوم على مركز الشرطة في بلدة لينيا في ٢٤ آب/أغسطس، وبأن هجوما على شاحنات حكومية في قرية مجاورة أسفرت عن مقتل جندي واحد على الأقل. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، في أعقاب تقارير تفيد بوقوع اشتباكات في بيام وندوروبا بين قوات تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان قادمة من لينيا وعناصر معارضة، يُزعم أن القوات الحكومية قامت بحرق بيوت ونهب متاجر واستهداف المدنيين المشتبه في إيوائهم لعناصر المعارضة. وتشير التقارير إلى أن ٠٠٠ ١١ مدني فروا من ديارهم قاصدين مقاطعة لينيا أو لجؤوا إلى الأحراش خلال شهر أيلول/سبتمبر. ولا تتبع القوات الحكومية المنتشرة في المنطقة لهياكل القيادة والتحكم المعتادة، مما يجعل من الصعب على سلطات الولاية تسوية الأزمة. كذلك تزايد العداء بين السكان المحليين والقوات الحكومية لجمهورية جنوب السودان، وينتاب الخوف المشردون الموجودون في لينيا وفي الأحراش بسبب سياسة البطش التي تتبعها القوات الحكومية في عملياتها.

النزاع القبلي

١٨ - ما زالت البعثة تتلقى تقارير عن أعمال العنف القبلي في ولايتي البحيرات وواراب. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، في ولاية البحيرات، أبلغ عن مقتل ستة أشخاص عندما شن شباب من فرع جياك من قبيلة الدينكا أقار قدموا من مقاطعة يرول الشرقية غارة على أحد مخيمات رعي الماشية في بيام أكوت، مقاطعة رمبيك الشرقية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، في ولاية واراب، أُبلغ عن مقتل ٩٤ شخصا وإصابة ١٤٤ بجروح أثناء المعارك التي دارت بين عشيرة أكوك من بيام نباغوك وعشيرة لواك جنق من بيام مكواك، وكلتاهما من مقاطعة تونج الشرقية، وذلك بسبب تعيين مفوض جديد للمقاطعة وفق ما أفادت التقارير. وأبلغ أيضا عن توتر على الحدود بين ولايتي واراب والوحدة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أفيد عن مقتل ثلاثة أشخاص عندما هاجم رجال مسلحون من ولاية الوحدة بيام تونج الشمالية في مقاطعة قوقريال الشرقية. وظلت الحالة في ولاية جونقلي هادئة نسبيا. بيد أن التوتر استمر بين قبيلتي لو نوير والمورلي. وفي محاولة لتهدئة المجموعات القبلية المحلية، شدد رئيس إدارة منطقة بيبور الإدارية الكبرى، ديفيد ياو ياو، على أن المنطقة لن تهاجم جيرانها. غير أن مجموعة من قبيلة المورلي من ليكوانغولي قتلت، في أواخر شهر أيلول/سبتمبر، ضابطا برتبة مقدم من المعارضة أثناء غارة على بيام بوماث بمقاطعة أكوبو.

رابعا - الحالة الإنسانية

١٩ - يوجد ما يربو على ٢,٣ مليون شخص مشردين حاليا جراء النزاع في جنوب السودان، من بينهم ١,٦٦ مليون من المشردين داخليا، يقيم ١٧٨ ٩٠٦ منهم في ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة فيما لجأ ٦٤٢ ١٩٩ شخصا إلى البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال جنوب السودان يستضيف ٢٦٥ ٧٠٠ لاجئ. وفي ولاية الوحدة، تسبب القتال الدائر في جنوب بانتيو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في لجوء المدنيين شمالا إلى موقع البعثة؛ وإلى الجنوب في نيال وقانيال؛ وقرب فنقاك القديمة في ولاية جونقلي. وفي ولاية أعالي النيل، ما زال المشردون داخليا القادمون من الضفة الغربية لنهر النيل يتوافدون إلى ملكال، وإن كان عددهم أقل مما كان عليه في آب/أغسطس. وفي ولايات الاستوائية، شرد المدنيون بسبب القتال الدائر في كاتيغيري ووندوروبا، ولاية وسط الاستوائية، والمناطق المحيطة بهما، وفي موندري، ولاية غرب الاستوائية. واليوم، يتجاوز العدد الإجمالي للأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين أو المفقودين على الصعيد الوطني ٠٠٠ ١٠ طفل.

٢٠ - ويتواصل تدهور مستوى الأمن الغذائي في جنوب السودان، وبخاصة في ولايات الوحدة وجونقلي وأعالي النيل التي تعد من بين المناطق الأشد تضررا. ويشير أحدث تقارير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية إلى أن ما يقدر بنحو ٣,٩ ملايين شخص، أو ٣٤ في المائة من السكان، يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي (٣,١ ملايين شخص في المرحلة الثالثة من مراحل التصنيف المتكامل (الأزمة)؛ و٠٠٠ ٨٠٠ في المرحلة الرابعة من مراحل التصنيف المتكامل (حالة الطوارئ))، ولم يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم من الغذاء في أيلول/سبتمبر، أي بزيادة تبلغ نسبة ٨٠ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٤. ومما يدعو إلى القلق بصورة خاصة حالة ما يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠ شخص في ولاية الوحدة يصنفون في المرحلة الخامسة من مراحل التصنيف المتكامل (الكارثة)، ويرجح أن تتدهور حالتهم إلى مجاعة إذا لم تُمنح الأطراف الفاعلة المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية إمكانية إيصال المساعدات فورا. وفي شهر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر، تواصل انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها، لتسبب الاعتلال والوفاة. وشكلت الملاريا السبب الرئيسي للوفاة المبلغ عنه بين المشردين داخليا، وتجاوز ما لا يقل عن ثلاثين مقاطعة عتبة الوباء. وأعلن عن تفشي مرض الحصبة في أحد مواقع الحماية التابعة للبعثة في جوبا في ١ تشرين الأول/أكتوبر بعد تأكيد ثلاث حالات هناك. وارتفع عدد حالات الإصابة بالكوليرا إلى ١ ٨١٨ شخصا، سجلت من بينهم ٤٧ حالة وفاة، وبلغ

معدل الوفيات ٢,٥٨ في المائة، في جوبا وكاجو كاجي وبور. بيد أن عدد الإصابات المبلغ عنها حتى الآن في عام ٢٠١٥ كانت أقل بالمقارنة مع عام ٢٠١٤.

٢١ - وسعى شركاء العمل في المجال الإنساني إلى توسيع نطاق الاستجابة في مواقع الحماية التابعة للبعثة في ملكال وبانتيو، وتركزت الجهود على مكافحة وفيات الأطفال في موقع بانتيو، حيث قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة ”أطباء بلا حدود“ بحملة مكثفة لمكافحة الملاريا، فوفرت العلاج لـ ٠٠٠ ١٦ طفل. وفي موقع ملكال، أكمل الشركاء الجولة الثانية من حملة تحصين ضد الكوليرا شملت أكثر من ٣٠٠ ٤٢ من المشردين داخليا. وقد وفر الشركاء حتى الآن الغذاء لما يقرب من ٢٠٠ ٤٤ شخص، من بينهم ٥٠٠ ١٥ من الوافدين الجدد، بينما تلقى ٣٠٠ ٨ طفل ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات مكملات غذائية. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، انطلقت حملة متكاملة لمكافحة شلل الأطفال والحصبة ونقص فيتامين ألف استهدفت ٣٥٠ ٧ طفلا. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، زاد عدد المتلقين للمساعدات الإنسانية في عام ٢٠١٥ عن ٣,٤ ملايين شخص، من جملة ٤,٦ ملايين شخص مستهدف.

٢٢ - وقد اتسمت بيئة العمل بانعدام الأمن وبالسلوك العدائي ضد العاملين في مجال تقديم المعونة ومضايقتهم، فضلا عن نهب الإمدادات وسوء استخدام الأصول المتعلقة بالمساعدات الإنسانية. وعند استئناف المعارك في ولاية الوحدة، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت مجمعات تقديم الخدمة الإنسانية للنهب وتعرض العاملون في مجال تقديم المعونة للتهديد، مما اضطر شركاء العمل في المجال الإنساني إلى نقل موظفيهم. وقُتل على الأقل أحد العاملين في مجال تقديم المعونة أثناء أعمال القتال في المنطقة. وفي جوبا، كان لارتفاع معدلات الجريمة أثر كبير على العمليات الإنسانية بسبب الخسارة المسجلة في الأصول وتهديد الموظفين. ووقع ما لا يقل عن ٣٢ عملية اقتحام لمجمعات المنظمات غير الحكومية منذ ٢٠ آب/أغسطس، بالإضافة إلى اقتحام مجمعي المنظمة الدولية للهجرة واليونيسيف. وازداد عدد الحوادث التي وقعت في جوبا لتبلغ مستويات تنذر بالخطر، ولا سيما في تموز/يوليه عندما أصبحت محاولات اقتحام المنازل المتعددة حدثا يوميا. وفي أيلول/سبتمبر، قتل متسللون أحد العاملين في مجال تقديم المعونة، مما رفع عدد العاملين في مجال تقديم المعونة الذين قتلوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤١ عاملا على الأقل. وعلاوة على ذلك، أبلغت أيضا العاملات في مجال تقديم المعونة عن تزايد حوادث العنف الجنسي والتهديد به.

٢٣ - ووفقا لما أبلغ عنه سابقا، تولت أوساط العمل الإنساني تنقيح خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٥، في حزيران/يونيه، آخذة في الاعتبار أوجه الضعف المتفاقمة

والاحتياجات الإنسانية الجديدة. وتتطلب الخطة المنقحة توفير مبلغ قدره ١,٦٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لإمداد ٤,٨ ملايين شخص بالمعونة اللازمة لإنقاذ الأرواح في عام ٢٠١٥. غير أن قيود التمويل تظل من التحديات الرئيسية. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قاربت قيمة التعهدات ٩٤٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (٥٨ في المائة) من المبلغ المطلوب وقدره ١,٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما أدى إلى فجوة تمويلية قدرها ٦٨٧ مليون دولار.

خامسا - تنفيذ مهام البعثة وفقا لأولوياتها المعدلة

ألف - حماية المدنيين

٢٤ - على الرغم من توقيع اتفاق السلام وإعلان وقف دائم لإطلاق النار، فإن حماية المدنيين لا تزال تشكل ضرورة قصوى، بل وتزداد ضرورة في بعض المناطق. وقد واصلت البعثة، تمشيا مع ولايتها، بذل الجهود لكفالة حماية المدنيين من خطر الاعتداء الجسدي؛ وردع هذا العنف أو التصدي له؛ والحفاظ على السلامة والأمن العامين ضمن نطاق مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة؛ والتنسيق مع الشرطة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشأن الأنشطة التي تركز على الحماية. ويتوخى التنفيذ استخدام نهج ثلاثي المستوى.

٢٥ - المستوى الأول: الحماية من خلال الحوار والتعاون. واصلت البعثة العمل على نحو وثيق مع الجهات المعنية للمساعدة في الجهود المبذولة لتسوية النزاعات على المستوى المحلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت أفرقة البعثة المعنية بالشؤون المدنية ٤١٣ اجتماعا مع السلطات المحلية، وزعماء القبائل، والشباب، والنساء في جميع أنحاء المقاطعة من أجل تحديد التهديدات وتدابير التخفيف من حدتها. ونظمت البعثة أيضا ٢٣ حلقة عمل بشأن إدارة النزاعات والتخفيف من حدتها وتسويتها لفائدة زعماء القبائل والزعماء التقليديين والدينيين والنساء والشباب والرعاة والمشردين داخليا الموجودين داخل مواقع حماية المدنيين أو خارجها، واضطلعت بمزيد من الأنشطة لإشراك القبائل المحلية في جمع معلومات الإنذار المبكر وفي التغييرات السياسية، من قبيل الأمر التأسيسي المتعلق بإنشاء ٢٨ ولاية. ودعمت البعثة أيضا أنشطة الحوار التي تقودها الحكومة وزعماء القبائل والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك رعاية أربع حلقات عمل تسعى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بمشاركة شريحة واسعة من زعماء القبائل وأفرادها، بمن فيهم النساء.

٢٦ - وواصلت البعثة العمل مع زعماء القبائل في مواقع حماية المدنيين بشأن المسائل المشتركة بين المجموعات المحلية في ولايتي الوحدة وأعالي النيل. وشملت الأنشطة حلقة عمل

بشأن إدارة النزاع للقيادات النسائية في ملكال؛ ودورات تدريبية للمنضمين حديثا إلى فريق جديد للخفارة المدنية ضمن المجموعات المحلية؛ وتعزيز الحوار بين زعماء المجموعات المحلية وسلطات الولاية في بانتيو.

٢٧ - وفي رمبيك بولاية البحيرات، ومقاطعة تونج الشمالية بولاية واراب، ساعدت البعثة المجموعات المحلية على تحديد أسباب النزاعات بينها وسبل تسويتها، مع التأكيد على دور المرأة في تسوية النزاعات ومنع نشوبها وفي بناء السلام. وفي مقاطعة نهر جور بولاية غرب بحر الغزال، تناولت حلقات العمل المنازعات على الأراضي والهجرة الرعوية. وفي ولاية غرب الاستوائية، عملت البعثة مع الزعماء الدينيين على نزع فتيل التوترات بين السلطات المحلية والقوات الحكومية وشباب مسلحين في مقاطعة موندري الغربية؛ واضطلعت بتيسير المناقشات المتعلقة بقضايا الأراضي في مقاطعة إبّا. وواصلت البعثة تعزيز العلاقات بين منطقة بيبور الإدارية الكبرى والمجتمعات المحلية المجاورة لها. وتولت البعثة، مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تيسير الحوار بين قبائل الرعاة السودانية (المسيرية والرزيقات) وأصحاب المصلحة من جنوب السودان وأبيي (قبائل دينكا ملوال، ودينكا - تويج، ودينكا نقوك) فيما يتعلق بهجرة قبائل الرعاة السودانية باتجاه جنوب السودان عبر أبيي وولاية شمال بحر الغزال.

٢٨ - وفي إطار المستوى الثاني، توفير الحماية المادية، وفرت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحماية، حتى تاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لما يقرب من ٠٠٠ ١٨٠ من المشردين داخليا الموجودين في ستة مواقع للحماية، بما في ذلك لما يقرب من ٠٠٠ ١٠٠ شخص في بانتيو، ولما يزيد عن ٠٠٠ ٤٧ شخص في ملكال، و ٠٠٠ ٢٨ شخص في جوبا. وقد وصل عدد المدنيين الملتمسين لملاذ آمن في مواقع البعثة إلى ٠٠٠ ٢٠٢ شخص تقريباً في أواخر شهر آب/أغسطس. ومع أن عدداً من الأشخاص المشردين قد غادروا طواعية، فقد أدى استمرار انعدام الأمن والنقص في الأغذية إلى تدفقهم إلى ملكال، حيث سُجل ٠٠٠ ١٢ شخص إضافي منذ أواخر آب/أغسطس، وكان منهم ٥٠٠ ٢ من الوافدين الجدد من واو شلك.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد عن وقوع ٢٧٣ حادثة أمنية في المواقع، بما فيها حوادث السطو المسلح والعنف العائلي والاغتصاب والهجمات المسلحة والتوترات الإثنية والتهديدات الموجهة ضد موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني. وقد أصيب ستة من أفراد شرطة البعثة بجروح أثناء محاولتهم الحفاظ على السلامة والأمن العامين في موقعي بانتيو وجوبا.

٣٠ - وللتخفيف من حدة هذه الشواغل، عدلت البعثة التدابير الأمنية فقامت بتسيير الدوريات الوقائية وأرست أنشطة الخفارة المجتمعية، بالإضافية إلى إشراك مجموعات الخفارة المدنية المحلية، والإحالة إلى آليات غير رسمية تقودها المجتمعات المحلية للتخفيف من حدة التزاعات وتسويتها. وقامت البعثة أيضا بتبسيط إجراءات الإحالة ومعالجة القضايا مع الشركاء في الحماية لتحسين خدمات الاستجابة في حالات الطوارئ والتصدي بفعالية لشواغل الحماية. وواصلت التخفيف من حدة التهديدات الأمنية الخارجية لحماية السكان في الموقع من خلال تسييرها للدوريات في الأماكن الساخنة، الأمر الذي يوفر قدراً من السلامة والحرية في التنقل بين المواقع.

٣١ - وما زالت البعثة تتولى تشغيل مرافق الاحتجاز الأربعة الموجودة في كل من جوبا وبانتيو وملكال وبور والمخصصة لمرتكبي الحوادث التي تخل بالأمن العام في المواقع. ولغاية ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ما زال يحتجز في هذه المرافق ٤٥ مشتبه فيهم، من بينهم امرأة. ووفقا للإطار المتفق عليه بين الحكومة والبعثة لنقل المشتبه فيهم من المواقع إلى عهدة السلطات الوطنية، سلمت البعثة أربعة أشخاص إلى الشرطة الوطنية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن الحكومة أطلقت سراح هؤلاء الأفراد عقب تسليمهم بفترة وجيزة. وقد أُثيرت المسألة مع المدعي العام الذي أقر بأنه كان ينبغي اتخاذ الإجراءات الواجبة بعد التسليم، ووصف عملية الإفراج بأنها غلطة ارتكبها ضابط الشرطة المسؤول عن التحقيق. وصدرت التعليمات بإعادة القبض على الأفراد ليتسنى اتباع الإجراءات القانونية الواجبة بحقهم.

٣٢ - وكثفت البعثة أنشطة التوعية في المناطق المتضررة من النزاع وفي المناطق التي يوجد فيها تجمعات كبيرة للمشردين داخليا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سيرت البعثة ٥ ٦٦٦ دورية قصيرة المدة، و ٢١٤ دورية طويلة المدة، و ٥٢ دورية جوية ديناميكية، و ٤٠٧ دوريات متكاملة. وأطلقت ”عملية الوحدة ٢“، التي تضطلع بدوريات برية وجوية في المقاطعات الوسطى والجنوبية لولاية الوحدة، ولا سيما في جنوب مقاطعة كوتش وشمال مقاطعة بنيجار. وتعمل البعثة لإنشاء مركز لقوة البعثة في لير، بجنوب ولاية الوحدة، في أجل قريب، يعقبه إنشاء قاعدة عمليات مؤقتة في الأجل المتوسط. وأنشأت القوة أيضاً قاعدة عمليات مؤقتة بالقرب من موندري في ولاية غرب الاستوائية، حيث أدت أعمال العنف التي اندلعت مؤخراً إلى تشريد المجموعات المحلية، كان من بينهم نحو ٧٠٠ شخص التمسوا الملاذ بالقرب من القاعدة. وعقب اندلاع أعمال العنف في بيام وندوروبا بمقاطعة جوبا في ولاية وسط الاستوائية، شاركت البعثة في بعثة ميدانية متكاملة أُوفدت إلى المنطقة

في الفتـرة مـن ١٧ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ووجدهما مقفـرة إلا مـن مغـاوير الجيش الحكـومي. ومـع أن القـوات الحكوميـة قـد منعـت دوريـة ثانيـة تابعـة للبعثـة مـن الوصـول في ٧ تشـرين الأول/أكتوبر، فإن التخطيط جـار لإرسـال دوريـات أخـرى. وعـلاوة علـى ذلـك، نجـح نظـام البعثـة للإنـذار المبكـر في تقـديم المسـاعدة للتخطـيط لتسـيير دوريـات ترمـي إلى منـع نشـوب نزاعات محتملة والحد من نطاقها.

٣٣ - ودعماً للبعثة والشركاء في العمل الإنساني، أجرت دائـرة الأمـم المتحـدة للإجـراءات المتعلقة بالألغام مسحاً للطرق واضـطلعت بعمليـة إزالـة الـذخائر المتفجـرة لتسـيير دوريـة تابعـة للبعثة متجهة إلى دوربـور في جنـوب بـانتيو بولايـة الوحـدة. وحققـت الـدائرة أيضـاً في حادثـة تتعلق بذخائر غير منفجرة قتلت طفـلاً وأصـابت ثلاثـة أطفـال آخـرين في بـانتيو، وفي حـادث لغم أرضي مضاد للدبابات وقع في توريت بولاية شرق الاستوائية. وفي الفتـرة مـن ٢٠ آب/ أغسطس إلى ٩ تشـرين الثـاني/نوفمبر، طهـرت الـدائرة منطقـة تبلـغ مسـاحتها ١ ١٢٦ ١٠٨ متر مربـع؛ ودمـرت ١٨٧ مـن الألغـام الأرضيـة، و ٧ ٢١٢ مـن المتفجـرات مـن مخلفـات الحـرب و ١٦٠ ٦٧١ قطعـة مـن ذخـائر الأسلحـة الصغيـرة. ووفـرت الدائـرة التوعيـة بالمخاطـر لـ ٥١ ٤٠٥ مـن المدنيـين (١٨ ٦٥٨ فـتى؛ و ١٤ ٦٥٨ فتـاة؛ و ٩ ٦٥٠ رجـل؛ و ٨ ٤٣٩ امـرأة). وقـدمت أيضـا المسـاعدة في تـدريب ٦٠٠ موظـف في الشـركة الأمنيـة المتعاقدة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مجال مكافحة العبـوات الناسـفة اليدويـة الصنع لضمان أمن أماكن عمل البعثة في جوبا.

٣٤ - وفي إطار المستوى الثالـث، واصـل كـل مـن البعثـة والشـركاء في مجـال الحمايـة تقـديم الدعم لتهيئة بيئـة تكفـل الحمايـة. ودعمـا لاسـتراتيجية أعمـال الشـرطة لبنـاء الثقـة والاطمئنـان لشرطة جنوب السـودان، بـدأت البعثـة باسـتعراض برنامجهـا المتكامـل للتوعيـة الـذي يرمـي إلى تدريب أفراد الشرطة على أساليب الخفارة المجتمعية المتبعة لنشـرهم في منـاطق العـودة الطوعيـة المحتملـة. ويهـدف هـذا الاسـتعراض إلى اسـتيعاب العـدد الإضـافي مـن عناصـر الشـرطة المقـرر نشرهم كجزء من قوة الشرطة المتكاملة المشتركة في جوبا.

٣٥ - وتمشـيا مـع قـرار مجلـس الأمـن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، رصـدت بعثـة الأمـم المتحـدة في جنوب السودان مشاركة المرأة في عمليات السلام التي تقودهـا الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بالتنميـة، ورصـدت، علـى نطـاق أوسـع، تمثيـل المـرأة في المكاتـب المعينـة، بـالنظر إلى محدوديـة مسـتوى مشـاركتها في عمليـات السـلام، وتمثيلـها في الحكومـة المحليـة وإشـراكها في صـنع القرارات العامة. وواصلت البعثة المشاركة في أنشـطة الـدعوة وبنـاء القـدرات مـن أجـل تعزيـز مشاركة المرأة في أنشطة منع نشوب التراعات وتسويتها وبناء السلام.

٣٦ - ودعماً للحلول الانتقالية للأشخاص المشردين الموجودين حاليا في مواقع الحماية وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام، يتواصل العمل مع المشردين والمجتمعات المضيفة لهم بشأن تصوراتهم للسلام وإمكانية عودتهم وإعادة إدماجهم.

باء - رصد حقوق الانسان والتحقيق بشأنها

٣٧ - واصلت البعثة التحقيق في تقارير عن انتهاكات لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وانتهاكات لحقوق الإنسان لها صلة بالنزاع الجاري. وتبين المقابلات التي أجريت مع المشردين داخلياً الوافدين من وسط وجنوب ولاية الوحدة والمتجهين إلى موقع حماية المدنيين في بانتيو أن الأعمال العدائية في هذه المناطق قد أسفرت عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الحكومة وقوات المعارضة، والجماعات المسلحة. وقد شملت الانتهاكات المبلغ عنها أعمال قتل، وعنف جنسي، ونهب، وغارات على الماشية، وحرق للمنازل، وتجنيد قسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، وارتكبت انتهاكات عديدة بعد دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢٩ آب/أغسطس. وقد أكدت هذه التقارير الإفادات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي جُمعت أثناء تسيير دوريات مشتركة في العديد من المقاطعات المتضررة، بما في ذلك كوتش ومايوم وبنيجار. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت مجموعة الحماية تقريرا مفصلا عن الحوادث التي وقعت في جنوب ولاية الوحدة ووسطها، وسلطت الضوء فيه على الإفادات عن أعمال العنف التي ارتكبت في أكثر من عشرين موقعا منذ التوقيع على اتفاق السلام. ونتيجة حالة انعدام الأمن هذه، عُلقت جميع العمليات الإنسانية الثابتة في مقاطعتي لير وكوتش تاركةً ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٥٠ شخص دون مساعدة. وخلال الفترة من ٤ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أُفيد عن مقتل ٨٠ مدنيا على الأقل في مقاطعة لير. وكان من بين هؤلاء ما لا يقل عن ٥٧ طفلاً قضى ٢٩ منهم غرقاً أثناء هروبهم من الهجمات. ووردت تقارير أيضاً عن انتشار أعمال العنف الجنسي على نطاق واسع، حيث أبلغت مصادر ميدانية عن وقوع أكثر من ٥٠ حالة اغتصاب.

٣٨ - وفي ولاية أعالي النيل، واصلت البعثة متابعة حالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، بما فيها المرتكبة منها داخل موقع الحماية في ملكال والمناطق المحيطة به. وحققت في تقارير متواترة عن حالات التشريد القسري وعمليات القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختطاف التي حدثت مباشرة خارج البوابات. وفي مناسبات عديدة، منع الجنود الحكوميون المشردين الذكور من قبيلة واو شلك من الدخول إلى موقع الحماية في ملكال بسبب شكوك مفادها أن قوات شلك تعيد تجمعها هناك بقصد شن هجوم على مواقع

القوات الحكومية. وفي داخل هذا الموقع، لا يزال مناخ التوتر والعنف القائم على أساس عرقي سائدين. وقد أجرى كل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والشركاء في مجال الحماية مناقشات في إطار أفرقة متخصصة مع مشردين من قبيلة النوير كانوا قد أبلغوا عن تعرضهم للتحرش اللفظي والبدني من نازحين من قبائل الدينكا. وفي أواخر شهر آب/أغسطس، وقعت اشتباكات داخل الموقع كان من ضمنها هجوم شنته مجموعة من المشردين داخليا من قبيلة واو شلك على جنديين يرتديان ثياباً مدنية، مما أسفر عن مقتل شخص واحد على الأقل.

٣٩ - ومع أن منطقة أعالي النيل الكبرى تشهد أعلى معدلات للعنف، ثمة أدلة تبين آثار العنف وانعدام الأمن على حقوق الأفراد في مناطق أخرى. ويتواصل ورود تقارير عن حوادث العنف المرتكب بدوافع إثنية في مواقع الحماية في جوبا. ففي الفترة الممتدة من ٢٢ إلى ٢٥ آب/أغسطس، حققت البعثة في ثلاثة حوادث منفصلة لإطلاق للنار نفذها رجال مسلحون مجهولو الهوية وأسفرت عن إصابة اثنين من المشردين داخليا واثنين من الرعايا الأجانب. وفي ولاية غرب الاستوائية، خلفت الاعتداءات المبلغ عنها في يامبيو والمناطق المحيطة بها في أيلول/سبتمبر أربعة قتلى على الأقل، من بينهم طفل في الثالثة من العمر، وعدة جرحى. أفاد مفوض المقاطعة أيضا عن ارتكاب جماعة مسلحة مجهولة الهوية لأعمال قتل.

٤٠ - وما زالت البعثة تتلقى تقارير عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جنود تابعون للقوات لحكومية في بيام وندوروبا بمقاطعة جوبا، بما في ذلك أعمال القتل وحالات الاختفاء القسري ونهب المنازل وحرقها إثر اشتباكات بين القوات الحكومية ومنتسبين للمعارضة. وتحتفظ القوات الحكومية الآن بوجود منتظم في المنطقة. وقد أدت الهجمات وعمليات الترهيب إلى تشريد عدد يقدر بنحو ١٦ ٠٠٠ شخص.

٤١ - وتواصل تعرض وسائط الإعلام للتهديدات والمضايقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أثار مخاوف جدية بشأن تدهور حالة حرية الصحافة. ففي آب/أغسطس، أغلق جهاز الأمن الوطني صحيفتي المواطن والرأي، وكذلك منظمة الصوت الحر لجنوب السودان، وهي منظمة تهدف إلى بناء القدرات الإعلامية. وظلت جميع هذه المؤسسات مغلقة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستهدف جهاز الأمن أيضاً صحيفة جوبا مونيتر، فطالبها بسحب مقال نشر في ١٧ أيلول/سبتمبر يلقي باللوم على القوات الحكومية لمزاعم بارتكابها فظائع في ندوروبا بولاية وسط الاستوائية. وسحبت صحيفة جوبا مونيتر القصة في

٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي غضون ذلك، أُعيد افتتاح صحيفة ''ناشون ميرور'' في تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن كان جهاز الأمن قد أغلقها لمدة ثمانية أشهر.

٤٢ - وقد لوحظت التحديات المتواصلة التي تواجه لإقامة العدل وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. ففي سجن تمبورا الموجود في ولاية غرب الاستوائية، وجدت البعثة ١٥ محتجزاً وضعوا رهن الحبس الاحتياطي لمدة تزيد عن خمس سنوات بدعوى عدم وجود محكمة قانونية. وفي ولاية أعالي النيل، خلف الافتقار إلى محاكم قانونية في مقاطعة مابان العديد من السجناء رهن المحاكمة أمام محاكم عرفية لا تتبع الإجراءات القانونية الواجبة. ووجدت البعثة أن المحتجزين لم يسجلوا جميعاً وفق الأصول، وكان بعضهم مكبلاً والبعض الآخر ينتظر المحاكمة منذ سنوات وأن هناك نقص في إمدادات الغذاء. وفي ولاية واراب، لوحظت الأحوال المتردية للمرافق الصحية والشروط الصحية في سجن كواجوك، مما دفع البعثة إلى حث مدير السجون في الولاية على التدخل.

٤٣ - وشرعت مفوضية حقوق الإنسان في نشر فريق تقييم قوامه عشرة أعضاء في جنوب السودان في الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٩ الذي يطلب فيه إلى المفوضية القيام على نحو عاجل ''ببعثة للتعاون مع حكومة جنوب السودان من أجل رصد حالة حقوق الإنسان وتقديم تقرير عنها، وإجراء تقييم شامل للادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان ولضمان المساءلة والتكامل مع لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي''. وسيُعرض تقرير التقييم على المجلس في آذار/مارس ٢٠١٦ وسيتضمن توصيات بشأن إجراءات المتابعة التي سيكون من الملائم اتخاذها.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغ عن وقوع ١٠٣ حوادث تأثر بها ٣ ٨٣٦ طفلا (منهم ١ ٩٢٨ صبيا، و ١ ٧٨٠ فتاة، و ١٢٨ طفلا غير معلوم الجنس)، منها حوادث إصابة واعتداء جنسي وتجنيد أطفال واستخدامهم في العمليات العسكرية، وهجوم على مدارس واحتلالها عسكريا، واختطاف أطفال. وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من وقوع ٧٣ حادثة تأثر بها ١ ٣٦٧ طفلا (منهم ٧٣٥ صبيا و ٦٣٢ فتاة). غير أن هذا العدد لا يزال قابلا للزيادة مع تسجيل بلاغات جديدة عن حوادث وقعت في مواقع نائية.

٤٥ - وظلت مزاعم العنف الجنسي، بما فيها الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي واختطاف النساء والأطفال تبعث على القلق. واستمر المدنيون الذين يصلون إلى موقع الحماية في بانتيو في الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، من بينها جرائم عنف جنسي ارتكبتها القوات الحكومية والجناح المعارض في الحركة

الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيرهما من الجماعات المسلحة. وفي الفترة ما بين ٢٠ آب/أغسطس و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت ٧٥ امرأة وفتاة لجرائم عنف جنسي متصلة بالنزاع تفيد البلاغات أن الذين ارتكبوها ينتمون إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيات مسلحة موالية لكلا الجانبين في جنوب ولاية الوحدة. ووُثقت جرائم مثل الاغتصاب (٢٦ ضحية) والاغتصاب الجماعي (٢٤ ضحية)، والاختطاف (٢٥ ضحية، منهم أربعة قُصّر على الأقل). وفي إحدى الحالات، روت أم لأربعة أطفال أن مجموعة من الجنود والمدنيين المسلحين نصبت لها كمينا، واغتصبها خمسة من أفرادها على جانب الطريق أمام أعين أطفالها، ثم جرجرها جنديان آخران إلى الأحراش واغتصباها هناك. وعندما عادت إلى جانب الطريق، كان أطفالها قد اختفوا و لم تعرف مكانهم. ولا يزال هناك حالات كثيرة تقع ولا يبلغ عنها أو تعالج، نتيجة لعدم توافر الخدمات التي يحتاجها الضحايا ووجود قيود تعيق الحركة في مناطق النزاع.

٤٦ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وقّع رياك مشار، بيانا بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان. وقدم مكتب ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بالتنسيق مع البعثة، الدعم في أيلول/سبتمبر لإعداد خطة تنفيذ تمتد لسنة واحدة وتهدف إلى منع جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع ومحاسبة مرتكبيها. وبالرغم من الالتزام التي أبدته الحكومة والمعارضة وإنشاء آليات للتنفيذ، لم يخضع أي من مرتكبي هذه الجرائم للمحاسبة حتى الآن.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٤٧ - في ظل استمرار النزاع المسلح وما يترتب عليه من تقييد لحرية تنقل موظفي البعثة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمشردين داخليا في منطقة أعالي النيل الكبرى، يواظب موظفو البعثة والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية على تقييم الاحتياجات اللوجستية المطلوبة لتخفيف التحديات التي يواجهونها في سبيل المحافظة على وجودهم اللازم لردع مرتكبي جرائم العنف وتقديم المساعدة الإنسانية.

٤٨ - وواصلت البعثة استثمار موارد كبيرة في تحسين الظروف المعيشية والأمنية داخل مواقع الحماية وخارجها، بالتنسيق مع شركائها من منظمات المساعدة الإنسانية والجهات المانحة. وتشمل أعمالها إدخال توسيعات على المواقع في بانتيو وملكال، ورفع مستوى شبكات الصرف الصحي في المواقع بجوبا وبور، وإنشاء مركز لتوزيع المساعدات الإنسانية داخل مقر البعثة في بانتيو وتوفير الحماية له.

٤٩ - ومن خلال التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جوبا وشركاء العمل الإنساني المحليين والممثلين في القطاعات، نفذت البعثة مهام لحماية القوة بلغ مجموعها ٤ ٢٢٦ مهمة واشتملت على تأمين عمليات إسقاط الأغذية من الطائرات وتحركات القوافل البرية وسفن النقل النهرية وغيرها من الأنشطة الإنسانية. وفي عدة مناسبات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قامت البعثة بتأمين عبور المشردين داخليا القادمين من الضفة الغربية لنهر النيل إلى موقع الحماية في ملكال وأيضا تأمين العائدين طواعية إلى قراهم الواقعة على الضفة الغربية.

٥٠ - ومن أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية، نشرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ١٤ فريقا تقنيا لإجراء عمليات مسح للمناطق وتطهيرها من الألغام في شتى أنحاء جنوب السودان. ومن أجل كفالة الوصول إلى المناطق الأشد احتياجا، واظبت الدائرة على فحص سلامة مهبط الطائرات في ملكال ومسح المناطق في بانتيو قبل أن ينفذ برنامج الأغذية العالمي عمليات إسقاط الأغذية فيها.

دال - دعم تنفيذ آلية الرصد والتحقق/آلية رصد اتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية

٥١ - واصلت البعثة تقديم الدعم إلى آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من خلال اللجنة التقنية المشتركة التابعة للهيئة، وتضمن ذلك الدعم توفير الحماية قوة وتوفير العتاد الجوي، متى كان ذلك مطلوبا ومتاحا، ودعم التخطيط. وقدمت البعثة دعما مباشرا لأفرقة الرصد التابعة للهيئة التي تعمل في ملكال وبانتيو وبور والتي تنطلق منها إلى مناطق أخرى، حيث نفذت سبعة من دوريات حماية القوة والدوريات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت البعثة الدعم اللوجستي والإداري للأفرقة المتمركزة داخل قاعدة البعثة، بما في ذلك الإيواء والنقل والمياه والطعام والوقود والطاقة الكهربائية والرعاية الطبية. وأجرت البعثة تحليلا للمهمات يهدف إلى الوقوف على أفضل طريقة تدعم بها آلية الرصد والتحقق وهي تتحول إلى آلية رصد لوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، دون المساس بقدرتها على تحمل مسؤولياتها الأساسية المتعلقة بحماية المدنيين.

هاء - دعم تنفيذ اتفاق السلام

٥٢ - بعد أن اتخذ مجلس الأمن قراره ٢٢٤١ (٢٠١٥)، أعادت البعثة ترتيب أنشطتها بصورة تتيح لها الاضطلاع بالمهمة الإضافية التي كلفت بها وهي دعم تنفيذ اتفاق السلام، ومواصلة تنفيذ المهام الأربعة الداخلة ضمن ولايتها والمبينة أعلاه. وفي رسالة مؤرخة

١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بإبلاغ رئيس جمهورية بوتسوانا السابق، فيستوس موغاي، بأن رؤساء دول والحكومات المكونة للهيئة عينوه رئيسا للجنة المشتركة للرصد والتقييم. وتتولى اللجنة المسؤولية عن رصد ومراقبة تنفيذ اتفاق السلام وولاية حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والمهام الموكلة إليها. وتجري البعثة حاليا، بصفتها عضوا رسميا في اللجنة، مشاورات مع رئيس اللجنة من أجل تحديد شكل الدعم الذي ستقدمه البعثة.

٥٣ - وخلال تلك الاثناء، وبرغم الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان، لم يحرز أي تقدم نحو إنشاء هيكل وطني لتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار أو توحيد القوات. وبالرغم من التوصل مؤخرا إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية في جوبا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فلم يبدأ حتى الآن تنفيذه أو وضع استراتيجيات تتناول مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة إصلاح القطاع الأمني.

٥٤ - وفي إطار دعم آلية رصد اتفاق وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بدأت البعثة تخطط لنشر أربعة أفرقة إضافية للرصد والتحقق، بالتنسيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وستكون المهمة الرئيسية للآلية الجديدة هي القيام بأعمال الرصد والتحقق المتعلقة بالفصل بين القوات وتجميعها وتوفير الإيواء المؤقت لها، بما فيها الأنشطة المتصلة بتسجيل الأفراد وفرزهم. وتُعدّ البعثة خارطة طريق لدعم عملياتها. وفي رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت وزارة الدفاع الإثيوبية مبعوثي الهيئة الخاصين إلى جنوب السودان بأنها كلّفت اللواء (المتقاعد) مولا السيد هايليماريام برئاسة الآلية.

٥٥ - وعملا بالقرار ٢٢٤١ (٢٠١٥)، شرع الجيش الأوغندي في الانسحاب من أراضي جنوب السودان في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، باستثناء ولاية غرب الاستوائية التي لا تزال تتمركز فيها القوات التي تتصدى لخطر هجمات جيش الرب للمقاومة، عملا بالاتفاق. وقد أكدت البعثة انسحاب الجيش من بور ومن معظم أنحاء جوبا ولم يتبق لها سوى بعض المعدات، بخلاف وجودها في ولاية غرب الاستوائية. وفي حلقة العمل التي عقدت في أيلول/سبتمبر بشأن وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية، اتفق الطرفان على الشروع في نزع سلاح العناصر الأمنية غير الحكومية وتسريحها وإعادتها إلى وطنها بعد إنشاء هيكل وطني لتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم وتوحيد القوات ووضع خطة لتحديد القوات غير الحكومية.

٥٦ - وبالمثل، فلم تُنشأ بعد اللجنة الوطنية لتعديل الدستور. وستكون البعثة مستعدة لدعم عمل هذه اللجنة المكلفة بمهام منها صياغة مشروع التعديل الدستوري الذي سيدمج أحكام اتفاق السلام في الدستور الانتقالي، بناء على طلب الطرفين.

سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٥٧ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ القوام الفعلي للموظفين المدنيين في البعثة ٢ ٤٦٠ فردا، منهم ٨٠٨ موظفين دوليين، و ١ ٢٤٠ موظفا وطنيا، و ٤١٢ فردا من متطوعي الأمم المتحدة. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام القوة ١١ ٦١٢ جنديا، منهم ١١ ٠٥٩ جنديا من البلدان المساهمة بقوات و ٣٥٨ ضابط أركان و ١٩٥ ضابط اتصال عسكري. ويُنتظر أن تنضم قوة كينية قوامها ٢٨٠ جنديا وقوة غانية قوامها ٤٠٠ جنديا إلى البعثة في بداية عام ٢٠١٦، كجزء من قوات التعزيز.

٥٨ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ قوام عنصر الشرطة في البعثة ١ ٢٣٠ فردا من القوام المأذون به البالغ ١ ٣٢٣ من أفراد الشرطة، منهم ٥١٦ من فرادى عناصر الشرطة و ٥٦ من عناصر شرطة السجون و ٦٥٨ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. واكتمل نشر أربعة من وحدات الشرطة المشكلة، حيث نشرت وحدتان نيباليتان في جوبا وبور ووحدة غانية في بانتيو ووحدة رواندية في ملكال. وأتاح وصول هذه الوحدات إعادة وحدتين بنغاليتين إلى الوطن، وانتهت بالفعل عملية إعادتهما.

٥٩ - ومن أجل تنفيذ مبادرات تتعلق بتقريري عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين (A/69/779)، شكلت البعثة فرقة عمل مخصصة لهذا الغرض وهي تواصل توعية الموظفين بسياسة عدم التسامح المطلق إزاء هاتين المسألتين. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة حاليا باعتماد ونشر قواعد وأنظمة منقحة لكي تطبقها في معسكراتها، وسيكون لزاما على جميع الأشخاص أن يتقيدوا بها وأن يمتثلوا لها، بمن فيهم أفراد الأمم المتحدة والأفراد المتعاقدين الذين يقيمون في أماكن البعثة. وتواصل البعثة تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر تمشيا مع سياسة عدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٦٠ - وواصلت البعثة تنفيذ تدابير معززة لكفالة سلامة عملياتها الجوية، في أعقاب المؤتمر الذي عقد بشأن ضمان سلامة الطيران في حزيران/يونيه. واستمرت البعثة في استيفاء الاشتراطات التي وضعها برنامج إدارة مخاطر الطيران الخاص بإدارة الدعم الميداني، وتحليل مخاطر سلامة الطيران، وتطبيق تدابير لتخفيف المخاطر التي تواجهها الرحلات الجوية التي تتم في مناطق عالية المخاطر. واستمر التنسيق مع أطراف النزاع ذات الصلة للحصول

على الضمانات اللازمة لسلامة الطيران. وأعادت البعثة أيضا هيكلة أسطول طائراتها، بإحلال الطائرات العسكرية المقدمة من البلدان المساهمة بقوات محل بعض الطائرات المروحية المدنية.

سابعا - انتهاكات اتفاق مركز القوات، والقانون الإنساني الدولي وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦١ - سجلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٠ انتهاكا لاتفاق مركز القوات الذي يشمل أعضاء البعثة، والأفراد المرتبطين بها، والمباني والمعدات. وتعلقت ٢٨ حادثة من هذه الحوادث الستين بالقيود المفروضة على الحركة وكان لها أثر على العمليات البرية والجوية والمائية. وشملت الانتهاكات الأخرى التدخل غير القانوني في ولاية البعثة أو عملياتها؛ وتهديد موظفي البعثة ومبانيها، وأصولها الجوية؛ وتهديد الأشخاص الذين يلتمسون المأوى في مواقع الحماية؛ ومصادرة ممتلكات البعثة، بما في ذلك الاستيلاء على المركبات؛ والاعتداء على الموظفين والتحرش بهم وترهيبهم. ومما يثير القلق أن ٥٠ من الانتهاكات المبلَّغ عنها قد ارتكبها جنود حكوميون. ونسبت أربع حوادث إلى جهاز الأمن، و ٣ حوادث إلى جهاز الشرطة وحادثتان إلى السلطات المحلية في المقاطعات وحادثة واحدة إلى موظفي الهجرة بالمطار. و ٣ حوادث إلى جماعات مسلحة مناوئة للحكومة.

٦٢ - وفي ثلاث مناسبات، أصر أفراد القوات الحكومية على التحقيق أولا مع الأشخاص المشردين داخليا القادمين من الضفة الغربية للنيل إلى موقع الحماية في ملكال. وُسمح لمجموعات المشردين داخليا في مناسبتين بمتابعة الرحلة تحت حماية البعثة، لكن الجنود لم يسمحوا في إحدى هذه المناسبات إلا للنساء والأطفال بالتوجه إلى الموقع، وأجبر الرجال الذين كانوا في المجموعة على العودة إلى الضفة الغربية.

٦٣ - وكانت هناك أيضا زيادة ملحوظة في العراقيل التي فرضها موظفو الحكومة، ولا سيما الجنود، على حركة دوريات البعثة. وكان من بين هذه العراقيل التحرش والاعتداء ومصادرة ممتلكات البعثة والأمتعة الشخصية المملوكة لأفرادها وشملت حالات طُلب فيها من أفراد البعثة أو دورياتها أو قوافلها أمور لا تتناسب مع الإجراءات المتفق عليها. ويشار على وجه الخصوص إلى أن أفراد الجيش من مقر الفرقة الرابعة المتمركزة في بانتيو، ولاية الوحدة، على وجه الخصوص، يفرضون قيودا لا مبرر لها على حرية تنقل دوريات البعثة، مما أثر سلبا على مهام البعثة. وفي أغلب الأحيان، لا تنسجم هذه الإجراءات مع التوجيهات الحكومية على المستوى الوطني أو على مستوى الولايات، بما في ذلك الأمر الوزاري رقم ٢٠١٥/٢

الصادر عن وزير الدفاع، الذي يذكر الجنود بواجب الامتثال للقانون الدولي الإنساني والسماح للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى العاملة في جنوب السودان بالعمل.

٦٤ - وفي حادث خطير للغاية، قام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان باعتراض ١٨ من الأفراد العسكريين بالبعثة و ١٣ من المتعاقدين مع الأمم المتحدة من جنوب السودان كانوا يقومون بنقل الوقود إلى قاعدة تابعة للبعثة في ولاية أعالي النيل في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وادعت قوات المعارضة، بالرغم من الإخطار المسبق، أنها لم تبلغ بتحرك السفينة، بل وزعمت أن خمسة من أعضاء طاقمها ينتمون إلى القوات الحكومية. وأخذ أفراد البعثة رهائن، وتمت مصادرة السفينة وما عليها من بضائع ومعدات اتصالات، وأسلحة أفراد البعثة. وفي أعقاب مفاوضات رفيعة المستوى مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في أديس أبابا تم الإفراج عن أفراد البعثة العسكريين البالغ عددهم ثمانية عشر فردا في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في كاكا رفض الإفراج عن طاقم السفينة ومعدات قافلة السفن وما على متنها من بضائع وأسلحة ومعدات اتصالات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفرج عن متعاقدي الأمم المتحدة الثلاثة عشر المتبقين والسفن الثلاث بقافلة السفن. لكن الشحنة والأصناف الأخرى الموجودة على متن السفن لم تردّ، بما في ذلك سبع قطع سلاح مملوكة للبعثة.

٦٥ - وتشكل الانتهاكات المنتظمة لمحيط مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، بما في ذلك تهريب الأسلحة إلى داخلها وأعمال العنف بين المشردين داخليا تهديدا مباشرا لموظفي البعثة وموظفي المساعدة الإنسانية والأصول الإنسانية في هذه المواقع، وكذلك الانتشار الواسع لتعاطي الكحول والمخدرات غير المشروعة. وشملت هذه الانتهاكات حالات اعتداء جسيم واضطرابات مدنية وعنف الغوغاء والسطو والتهديدات بالقتل والتحرش.

٦٦ - وحتى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ما زال ثلاثة موظفين وطنيين بالبعثة قيد الاحتجاز في مقر جهاز الأمن الوطني في جوبا منذ اعتقالهم في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واعتقل أحد موظفي البعثة الوطنيين في تموز/يوليه ٢٠١٥، ولا يزال قيد الحبس الاحتياطي لدى الشرطة الوطنية. وما زالت الزيارات الشهرية مستمرة للتحقق من توفير الرعاية لهم.

٦٧ - ودأبت البعثة على إخطار الحكومة رسميا بتلك الانتهاكات بشكل منتظم عن طريق مذكرات شفوية وفي الاجتماعات التي تُعقد مع كبار المسؤولين الحكوميين. ويجري أيضا إطلاع الحكومة على المصفوفة الشهرية للحوادث.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - يعتبر توقيع اتفاق السلام وما تلاه من إعلان عن وقف دائم لإطلاق النار من جانب الأطراف المتحاربة خطوتين هامتين نحو إنهاء نزاع دام عشرين شهرا وعرض جنوب السودان ومواطنيه لدمار يجل عن الوصف. وإني أرحب بتأييد الأطراف التفاصيل الفنية المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية، وفقا للفصل الثاني من الاتفاق. وأحيط علما بخطاب الرئيس الذي وجهه مؤخراً إلى الأمة وأعاد فيه تأكيد استعداده لتنفيذ اتفاق السلام روحا ومضمونا.

٦٩ - وأود أيضا أن أثني على فريق الوساطة التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لجهوده التي لا تعرف الكلل الرامية إلى توقيع اتفاق سلام شامل. ومما يثلج صدري وحدة الهدف التي أبداها القادة الإقليميون في سعيهم لوضع حد لهذا النزاع المأساوي. وتظل مشاركتهم الإيجابية المستمرة ضرورية ليعود السلام والأمن إلى شعب جنوب السودان المكلوم.

٧٠ - لكنني أشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء استمرار العنف، في انتهاك لوقف إطلاق النار الدائم الذي أعلنه كلا الطرفين. ويتعين على الأطراف وقف جميع العمليات العسكرية على الفور والمضي قدما في تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية.

٧١ - وفي هذا الصدد، أرحب بتعيين فيستوس موغاي رئيسا للجنة المشتركة للرصد والتقييم وتعيين اللواء (المتقاعد) مولا هيليماريام رئيسا لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وأدعو جميع الدول الموقعة على الاتفاق إلى إنشاء جميع المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاق، على سبيل الأولوية، ولا سيما حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، واللجنة والآلية.

٧٢ - وأدى استمرار القتال إلى مزيد من تشريد المدنيين، وتفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل في جنوب السودان. وفي نفس الوقت، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية تعاني من نقص حاد في التمويل. ولذا فإنني أدعو الحكومة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان وتيسير العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين في نهاية المطاف،

وكذلك البلدان المانحة إلى سد الفجوة في تمويل الأنشطة الإنسانية البالغة ٦٨٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي يتحتم تقليصها لمساعدة ضحايا النزاع.

٧٣ - وقد أدى الأمر الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن إنشاء ١٨ ولاية إضافية إلى حالة من عدم اليقين بشأن حدود هذه الولايات الجديدة. وأفضى ذلك إلى توترات بين المجتمعات المحلية. وبالمثل، ينظر إلى قرار حل الأمانة العامة للحركة الشعبية لتحرير السودان على أنه انتهاك لاتفاق أروشا. وبناء عليه، فإني أحث الرئيس على إرجاء اتخاذ إجراء بشأن هاتين المسألتين إلى حين تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، وإجراء حوار دستوري وطني بما يتماشى مع اتفاق السلام وبعد عودة جميع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى جوبا.

٧٤ - وما زال أفراد حفظ السلام والعاملون في المجال الإنساني يواجهون قيودا غير مقبولة على إمكانية الوصول، فضلا عن الاعتداء الجسدي والمضايقة والتهديد والاحتجاز. وإني أدين بأشد العبارات قيام قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في كاكا، ولاية أعالي النيل، بمصادرة معدات الأمم المتحدة واحتجاز موظفيها، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأهيب بريك ماشار ضمان الإفراج الفوري عن المعدات والبضائع التي لا تزال رهن احتجاز القوات الخاضعة لقيادته. وأناشد أيضا جميع الأطراف ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم وحرية حركتهم دون قيود، في جميع أنحاء إقليم جنوب السودان، وكذلك الوصول الكامل والآمن لموظفي الإغاثة ومعداتها ولوازمها إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة العاجلة.

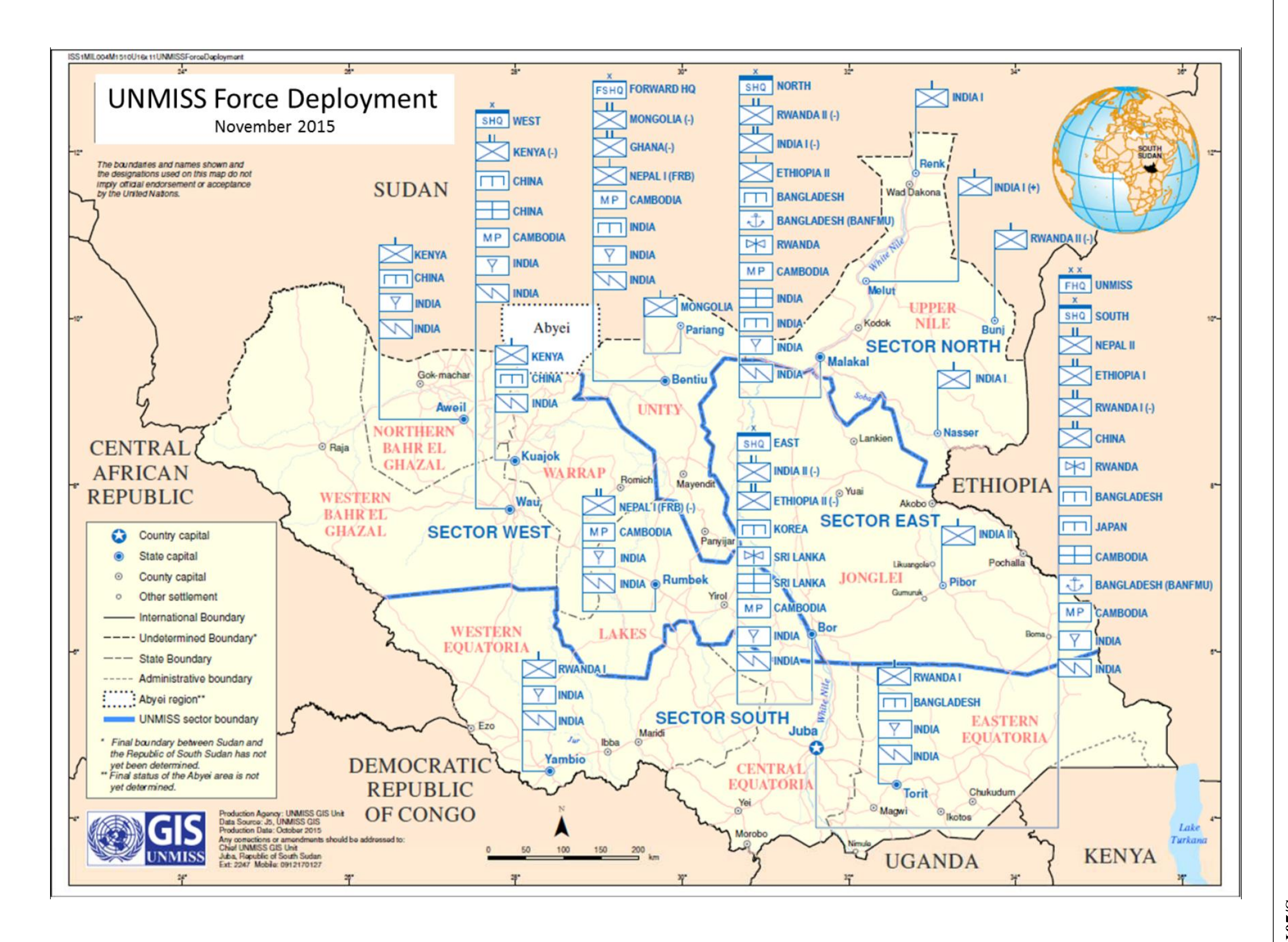
٧٥ - كثفت البعثة وجودها ودورياتها النشطة في المناطق المعرضة لخطر النزاع والمناطق التي تضم أعدادا كبيرة من السكان المشردين، وفاء بولايتها في مجال حماية المدنيين، وفي إطار الجهود الرامية إلى حماية المدنيين من العنف البدني. وفي هذا الصدد، أجدد نداءاتي السابقة إلى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للإسراع بنشر ما تبقى من قدرات الشرطة والقدرات العسكرية بما في ذلك الأفراد، والمعدات وغيرها من عناصر التمكين التي تعد عاملا حاسما في قدرة البعثة على أداء المهام الموكلة إليها بفعالية.

٧٦ - لقد مزق النزاع النسيج الاجتماعي في جنوب السودان. ولرأب الصدع، يتعين تنفيذ الأحكام ذات الصلة بالعدالة والمساءلة والمصالحة الواردة في اتفاق السلام بالكامل. وفي هذا الصدد، أرحب بصدور تقرير لجنة التحقيق التابعة للاتحاد الأفريقي. وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالعمل على كفالة استرشاد جهود الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان بالنتائج والتوصيات الواردة فيه والرأي المستقل المقدم من أحد

أعضاء اللجنة، ولا سيما دعمه إنشاء آليات للمساءلة، بما في ذلك إنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان، فضلا عن وضع التدابير الرامية إلى تحقيق المصالحة والتئام الجروح.

٧٧ - ويقف جنوب السودان اليوم على مفترق طرق. وتقع على عاتق القيادات من جميع الأطراف كفالة أن يضع اتفاق السلام حدا للعنف والأحوال الإنسانية المتردية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي سجلت طيلة هذا النزاع. ويجب أن تعي الأطراف أن المجتمع الدولي يراقبهم عن كثب، وأن العودة إلى النزاع أمر غير مقبول. وإذ تسلم الأمم المتحدة بأن الطريق إلى الأمام سيكون محفوفا بالصعاب، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع الأطراف والجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ هذا الاتفاق، بالتعاون الوثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين.

٧٨ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لما يقوم به أفراد البعثة من جهود دؤوبة، وهم يواصلون العمل، تحت القيادة القديرة لممثلتي الخاصة إلين مارغريت لوي، لتوفير الحماية لعشرات الآلاف من المدنيين الذين يتهددهم خطر العنف الجسدي، وتحقيق استقرار الأوضاع الأمنية. وأتوجه بالشكر خصوصا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي وفرت للبعثة أفرادا وأصولا تمس الحاجة إليهم. وأثني أيضا على أفراد فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على ما أبدوه من شجاعة وتضحيات لتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية، في ظل ظروف غالبا ما تتسم بقسوتها وخطورتها.



UNMISS Force Deployment
November 2015
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SECTOR NORTH
SECTOR EAST
SECTOR SOUTH
SECTOR WEST
UPPER NILE
UNITY
JONGLEI
WARRAP
LAKES
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Abyei
Lake Turkana
White Nile
SHQ WEST
KENYA (-)
CHINA
CHINA
CAMBODIA
INDIA
INDIA
KENYA
CHINA
INDIA
INDIA
KENYA
CHINA
INDIA
FSHQ FORWARD HQ
MONGOLIA (-)
GHANA(-)
NEPAL I (FRB)
CAMBODIA
INDIA
INDIA
INDIA
MONGOLIA
SHQ NORTH
RWANDA II (-)
INDIA I (-)
ETHIOPIA II
BANGLADESH
BANGLADESH (BANFMU)
RWANDA
CAMBODIA
INDIA
INDIA
INDIA
INDIA
INDIA I
INDIA I (+)
RWANDA II (-)
INDIA I
FHQ UNMISS
SHQ SOUTH
NEPAL II
ETHIOPIA I
RWANDA I (-)
CHINA
RWANDA
BANGLADESH
JAPAN
CAMBODIA
BANGLADESH (BANFMU)
CAMBODIA
INDIA
INDIA
SHQ EAST
INDIA II (-)
ETHIOPIA II (-)
KOREA
SRI LANKA
SRI LANKA
CAMBODIA
INDIA
INDIA
INDIA II
NEPAL I (FRB) (-)
CAMBODIA
INDIA
INDIA
RWANDA I
INDIA
INDIA
RWANDA I
BANGLADESH
INDIA
INDIA
Renk
Wad Dakona
Melut
Kodok
Malakal
Bunj
Nasser
Lankien
Akobo
Yuai
Pochalla
Pibor
Likuangole
Gumuruk
Boma
Bor
Juba
Torit
Magwi
Chukudum
Ikotos
Nimule
Yei
Morobo
Maridi
Ibba
Yambio
Ezo
Rumbek
Yirol
Panyijiar
Mayendit
Bentiu
Pariang
Romich
Kuajok
Wau
Aweil
Gok-machar
Raja
Country capital
State capital
County capital
Other settlement
International Boundary
Undetermined Boundary*
State Boundary
Administrative boundary
Abyei region**
UNMISS sector boundary
* Final boundary between Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
GIS UNMISS
Production Agency: UNMISS GIS Unit
Data Source: J5, UNMISS GIS
Production Date: October 2015
Any corrections or amendments should be addressed to:
Chief UNMISS GIS Unit
Juba, Republic of South Sudan
Ext: 2247 Mobile: 0912170127
0 50 100 150 200 km

